بعد إقرار البرلمان للموازنة العامة في غياب النواب الأكراد

العراق: كردستان يتهم المالكي بالتسلط ... والقوات النظامية تنسحب من نينوى والأنبار

■ برزاني: رئيس الوزراء «يواصل إنتاج الأزمات وتدويرها وتصعيد التوتر»

■ «الداخلية» تشكل لجنة للتحقيق في ملابسات أحداث الموصل

المالكي وبرزاني في لقاء سابق

بغداد - «وكالات»: اتهمت رئاسة إقليم كردستان العراق رئيس الوزراء نوري المالكي بعد إقرار البرلمان الموازنة العامة في غياب النواب الأكراد، بخرق أسس الدستور والتسلط ووضع وحدة البلاد على حافة التمزق، داعية إلى اتخاذ موقف من سياساته.

وأوضح رئيس الإقليم مسعود البرزاني في بيان عقب اجتماع في أربيل امس الأول مع ممثلي الكتل الكردية في الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي، انه «في خطوة ملفتة تكرس الانقسام في الصف الوطني العراقي والانفراد في السلطة السياسية وقيادة الدولة، مررت الميزانية الاتحادية «ائتلاف» دولة القانون بقيادة المالكي دون الأخذ بالاعتبار وجهة نظر قومية رئيسية».

واعتبر البيان أن «اتخاذ هذا القرار انفراديا وبالاعتماد على التصويت العددي، يشكل خرقا فظا لكل ما كان أساسا لإطلاق العملية السياسية وللقاعدة التي يبني الدستور على أساسها».

واتهم البيان المالكي الذي يحكم البلاد منذ العام 2006 «بالانفراد والتسلط والإقصاء». وبمواصلة «إنتاج الأزمات وتدويرها وتصعيد التوتر»، ووضع البلاد «في مفترق طرق من شأنها تمزيق وحدتها وتشتيت جهود قواها وحماية ما تحقق من إنجازات نتيجة تضافرها».

وأكد أن القوى الكردية ستحدد موقفها من العملية السياسية، وأن ائتلاف دولة القانون والمالكي والمتعاونين معه يتحملون مسؤولية ما يترتب على ذلك من تطورات.

وأقر البرلمان الخميس الموازنة العامة البالغة 119 مليار دولار في جلسة قاطعها النواب الأكراد، وذلك بعد أسابيع من التأجيل بسبب خلافات عدة يدور أبرزها حول مستحقات شركات النفط الأجنبية العاملة في إقليم كردستان.

وقالت النائب الكردية آلا طالباني إن «الصيغة الموجودة غير متفق عليها.. الحكومة وافقت على 750 مليون دولار، فيما نحن نطالب بـ4.5 مليارات دولار، وهي القيمة الحقيقية للمستحقات»، يذكر أن الموازنة العامة حددت نسبة 17 في المئة من إجمالي النفقات إلى إقليم كردستان.

وعلى صعيد عراقي منفصل قرر مجلس محافظة نينوى في العراق امس الاول إخراج الشرطة الاتحادية والجيش من المحافظة مهددا بعدم التعاون مع الحكومة. وفي الأثناء انسحبت القوات الأمنية من محيط ساحة الاعتصام بمحافظة الأنبار، كما أعلنت وزارة الداخلية عن تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الموصل بمحافظة نينوى والتي أسفرت الجمعة عن مقتل ثلاثة متظاهرين، مشيرة بأصابع الاتهام إلى «مندسين».

وفي جلسة طارئة عقدها امس الاول مجلس محافظة نينوى، تقرر إخراج الشرطة الاتحادية والجيش من المحافظة واستبدالها بالشرطة المحلية، كما هدد المجلس بأنه لن يتعاون أمنيا مع الحكومة في حال عدم تنفيذ قراره.

جاء هذا الإعلان بعد مقتل متظاهرين اثنين وإصابة ستة آخرين برصاص الشرطة الاتحادية قرب ساحة الأحرار في الموصل، حيث كان المتظاهرون يطالبون بإطلاق سراح شيخ عشيرة اعتقلته الشرطة عند دخوله ساحة الاعتصام الجمعة، حسب ناشطين.

من جهة أخرى، شكلت وزارة الداخلية امس الاول لجنة للتحقيق في ملابسات أحداث الموصل، وقالت الوزارة في بيان إن «مندسين» ارتكبوا أحداثا لجر الأمور إلى التصادم بين المتظاهرين والقوات الأمنية على خلفية اعتقال قوة من الجيش لأحد المطلوبين بتهم «إرهابية».

وذكرت الوزارة في بيانها أنه رغم ذلك صدرت الأوامر بعدم التعرض التام لأي متظاهر، وأن المظاهرة انتهت في أجواء سلمية لكن «المندسين» رشقوا القوات الأمنية بالحجارة مما أدى إلى جرح ضابط وأربعة عناصر، ثم أطلقوا عيارات نارية عشوائيا، مما استلزم قيام قوى الأمن بدورها لحماية الناس. فأطلقت العيارات النارية في الهواء لتفريق المتظاهرين. وحسب البيان فقد أدى إطلاق النار العشوائي من قبل المندسين إلى مقتل شخص. فشكلت الوزارة لجنة من مختلف الأجهزة الأمنية في المحافظة للتحقيق في الحادث.

وفي مدينة الرمادي، مركز محافظة الأنبار، برزت قيادة عمليات الأنبار انسحاب القوات الأمنية من ساحة الاعتصام بوجود معلومات تتعلق بتهديد إرهابي في ساحات الاعتصام بالمدينة التي شهدت بداية انطلاق المظاهرات المناوئة لسياسات المالكي.

وقال قائد عمليات الأنبار طارق العزاوي للصحافيين إن الجيش مكلف باقتحام اي بقعة من الأرض العراقية يشك بوجود تهديد إرهابي فيها، مضيفا أن القوات الأمنية كانت قد طوقت ساحة الاعتصام في الرمادي عقب دخول نحو 25 مقاتلا للهتاف باسم تنظيم القاعدة. وأن هذه القوات فتشت الساحة بمساعدة المتظاهرين وأخذت تعهدا منهم بإحضار «الملثمين».

بعد التشاور مع أعضاء البرلمان الجديد

الأردن: الملك يكلف النسور بتشكيل الحكومة.. مجدداً

عبدالله النسور

عمان - «وكالات»: قال مسؤولون إن العاهل الأردني الملك عبد الله أعاد تكليف رئيس الوزراء عبد الله النسور امس الاول بتشكيل حكومة جديدة بعد التشاور مع أعضاء البرلمان الجديد الذي انتخب في يناير الماضي. جاءت مشاورات الملك مع البرلمان المنتخب حديثا في أعقاب تعديلات دستورية نقلت بعض سلطاته الى البرلمان استجابة لدعوات الاصلاح النابعة من الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي. وكان العاهل الأردني يختار في السابق رؤساء الحكومات دون التشاور مع البرلمان. ورشح غالبية أعضاء البرلمان النسور وهو اقتصادي تلقى تعليمه في الولايات المتحدة وفرنسا ولم تتلطخ سمعته بمزاعم الفساد. وسيتشاور النسور وهو ذو عقلية إصلاحية مع الكتل في البرلمان المؤلف من 150 مقعدا حول تشكيل حكومته الجديدة. ويتعارض هذا الحوار العلني مع تشكيل الحكومات في السابق الذي لم يكن للبرلمان اي دور فيه. وفي غضون ذلك ستستمر حكومة النسور الحالية كحكومة لتسيير الأعمال.

■ التعديلات الدستورية نقلت بعض صلاحيات الملك للسلطة التشريعية

والتقى العاهل الأردني في خطاب تكليف النسور بتشكيل الحكومة على ادائه في الأشهر الخمسة التي امضاها في المنصب قائلا إنه كان مؤهلا لإدارة البلاد في ظل اضطرابات إقليمية وداخلية. وقال الملك عبد الله في خطاب التكليف «لقد عملت وفريقك الوزاري منذ أن كلفناك بتشكيل الحكومة منذ خمسة أشهر بكل تفان ووعي وجلد من أجل تنفيذ المسؤوليات التي عهدت إليكم بها في كتاب التكليف والتي عبرت عن جملة من الأولويات الوطنية والإجراءات الضرورية لمواجهة تحديات صعبة».

وأرهق الاقتصاد الأردني الذي يعاني من أزمة بفيض اللاجئين الهاربين من حرب أهلية عمرها عامان في سوريا جارته الشمالية. وتستضيف المملكة أكثر من 350 الف لاجئ سوري أي حوالي خمسة بالمئة من سكان الأردن مما يزيد من الضغوط على موارده من المياه والكهرباء. وخنقت الحرب التجارة عبر الحدود وتهدد بإشعال مزيد من الاضطراب في الشرق الأوسط المضطرب بالفعل. واتخذ النسور قرارا في نوفمبر الماضي برفع أسعار الوقود مما أشعل اضطرابات استمرت بضعة أيام لاسيما في المناطق الريفية والعشائرية التي تضررت من إلغاء الدعم. وقال النسور إن تحولا من نظام الدعم الواسع الى نظام للدعم النقدي يستهدف الفقراء سيوفر المزيد من الدعم الفعال وهو الخيار الوحيد لتجنب أزمة مالية أدت إلى ارتفاع العجز في موازنة البلاد الى اكثر من 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشاد ساسة مستقلون بجرأته في اتخاذ خطوات صعبة اوصى بها صندوق النقد الدولي في تحد لرفض شعبي وهو ما سمح للمملكة بالحصول على تمويل بقيمة ملياري دولار. وذلك التمويل مشروط بخطة للميزانية تتضمن تقليص الدعم على الوقود وزيادة أسعار الكهرباء. وقالت مصادر في وزارة المالية إن المملكة تكافح لخفض عجز الميزانية بمقدار الثلث تقريبا ليصبح 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 7.9 في المئة في عام 2012.

وعين النسور - وهو سياسي مخضرم- خدم طويلا كعضو في البرلمان وشغل مناصب رفيعة في الحكومات المتعاقبة- رئيسا للحكومة في اكتوبر تشرين الأول بعد أن حل العاهل الأردني البرلمان في منتصف مدته استعدادا لأول انتخابات برلمانية تجرى في الأردن منذ انتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت دولا عربية في عام 2011. ونقلت التعديلات الدستورية بعض صلاحيات الملك للبرلمان الذي قال منتقدون إنه جرى تهميشه وأعادت للحكومة بعض الصلاحيات التنفيذية التي كانت نقلت للبلاط الملكي وقوات الأمن. وقد يواجه النسور أيضا تحديا من جماعة الإخوان المسلمين التي قاطع حزبها السياسي الانتخابات البرلمانية بسبب قوانين الانتخابات التي قالوا إنها تعطي أولوية للمناطق الريفية والقبلية على المدن التي يشكل السكان من أصل فلسطيني أغلبية فيها. ويعيش أكثر من ثلثي سكان الأردن البالغ عددهم سبعة ملايين في المدن لكن جرى تخصيص ما يقل عن ثلث مقاعد البرلمان لهم. وقد يزيد الاستبعاد السياسي للأردنيين من أصل فلسطيني الذي يشكلون أغلبية من سكان الأردن الاضطرابات على المدى البعيد بالنسبة لنظام سياسي ذي قاعدة عشائرية. وأشاد صندوق النقد الدولي هذا الشهر بالإصلاحات الاقتصادية التي أشرف عليها النسور قائلا إنه شهد علامات على الانتعاش الاقتصادي في عام 2013 حيث زادت الاحتياطيات من النقد الأجنبي بمقدار 1.5 مليار دولار من أموال الخليج وتعزيز الثقة في الدينار الأردني وزيادة إيرادات الدولة.

إيران تتأهب لاختبار صواريخ جديدة: متفوقون في «التشويش»

طهران - «وكالات»: أعلنت إيران عزمها اختبار ثلاثة صواريخ جديدة من تصميم محلي خلال مناورات كبيرة تعتزم تنفيذها بعد أيام، مشيرة في الوقت نفسها إلى أنها أحرزت تقدما كبيرا على صعيد الحرب الإلكترونية يجعلها تتفوق على قدرات التشويش «لدى العدو».

ونقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن كيومارس وحيدي، نائب قائد القوات البرية الإيرانية، قوله إن الصواريخ خضعت للتجارب في المختبرات، ولكنها ستختبر في المناورات التي يعتزم الجيش الإيراني القيام بها قبل نهاية الشهر الحالي وسط البلاد، في حال الحصول على موافقة القيادة العسكرية.

ولم يشر وحيدي إلى طبيعة الصواريخ الجديدة، ولكن طهران كانت قد اختبرت مؤخرا عدة أنواع من الأسلحة، بينها صاروخ «رعد» المضاد للطائرات في ديسمبر الماضي. كما اختبرت صاروخ «فاكور» الذي يطلق من الطائرات، إلى جانب العمل على تطوير نظام «بافار» الدفاعي الذي تقول طهران إنه يشبه نظام S-300 الروسي.

كما نقلت وكالة «فارس» الإيرانية شبه الرسمية عن قائد القوة البرية التابعة للجيش الإيراني، العميد أحمد رضا بوردستان، قوله إن قدرات القوات الإيرانية في مجال الحرب الإلكترونية «تجعلها قادرة على التصدي للتشويش الذي يرسله العدو والحفاظ على خطوط الاتصالات بين مختلف الوحدات والأسلحة». ولفت بوردستان إلى بدء مناورات القوة البرية في جنوب غرب البلاد، وقال إن هذه المناورات «ترمي للتنسيق بين القيادات العسكرية وهيئة الأركان العامة».

25 من قادته التقوا بن عمر في دبي

«الحراك الجنوبي»: الحوار سبيلنا لتسوية خلافاتنا مع صنعاء

رؤية هادي حول نظام الحكم تثير الجدل في الأوساط السياسية

دبي - «وكالات»: أكدت 25 شخصية من قادة الحراك الجنوبي في اليمن اجتمعوا أمس الأول بمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن جمال بن عمر في دبي، أن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية للمسألة الجنوبية، ولكن دون أن يلتزموا رسميا بالمشاركة في الحوار الوطني المقرر يوم 18 مارس الحالي.

وقال المشاركون في بيان صدر عقب الاجتماع «اتفقنا على أنه لا يمكن للقضية الجنوبية أن تحل بشكل مناسب إلا في إطار سلمي، وتعلن جميعنا التزامنا بنبذ العنف وبذل كامل جهودنا للحيلولة دون حدوث أية أعمال عنف».

وأعربوا عن اقتناعهم «بإمكانية البناء على روح الحوار التي سادت خلال هذا الاجتماع التشاوري، وتطلعهم إلى عقد لقاءات مستقبلية بإشراك جميع المكونات السياسية والحراكية المؤمنة بالقضية الجنوبية».

من جانبه وصف بن عمر الاجتماع بأنه «مهم»، وقال لوكالة الصحافة الفرنسية إنه «كان يضم شخصيات تاريخية.. وكان نقاشا بناء ومسؤولا أدى إلى اتفاق حول نبذ العنف والتأكيد على سلمية الحراك ومبدأ الحوار لمعالجة قضية الجنوب»، لافتا إلى «أنها المرة الأولى التي يجتمع فيها هذا العدد من القيادات».

ومن المشاركين في اجتماع دبي الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد ورئيس الوزراء السابق عبد الرحمن الجفري ورئيس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس.

وعن إمكانية مشاركة المجتمعين في الحوار الوطني، قال «كل شيء سيحسم خلال الأيام القليلة المقبلة ولا شيء مستبعد».

ويرفض الحراك الجنوبي الذي يطالب بانفصال جنوب اليمن عن شماله، المشاركة في الحوار الوطني الذي سيلتئم يوم 18 مارس الحالي، ويطالب بالتفاوض بين ممثلين عن دولتي اليمن سابقا: جمهورية اليمن الديمقراطية في الجنوب، والجمهورية العربية اليمنية في الشمال.

من جهتها أكدت الحكومة اليمنية السبت أن مؤتمر الحوار الوطني يمثل فرصة تاريخية لإعادة اليمن إلى المسار الصحيح، مشددة على أنه البديل الأوحد لتجنب الاحتراب والصراعات الدموية والتشظي والانزلاق نحو المجهول.

لكن ممثلي الجناح المتشدد في الحراك بزعامة علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني السابق قاطعوا الاجتماع، ولم يتمكن بعض القادة الآخرين من المشاركة فيه بسبب عدم حصولهم على تأشيرات.

في المقابل، حضر الوفد الذي يمثل علي سالم البيض افتتاح الاجتماع وسلم بن عمر رسالة تتضمن مطالبه.

جانب من تظاهرة سابقة في اليمن

وطالب البيض مجلس الأمن بتوفير حماية دولية لشعب الجنوب بهدف خلق مناخ سياسي للحوار في البلاد.

ودعا إلى استبدال جميع «الوحدات العسكرية والميليشيات التابعة للقوات الشمالية» بقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وإطلاق جميع الأسرى وإلغاء الأحكام ضد السياسيين والصحفيين.

كما طالب مجلس الأمن بوضع خطة ناجعة للأزمة بين «كياني جنوب اليمن وشماله» وإقامة نظام سياسي يجمعهما مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وينادي البيض باستعادة دولة الجنوب «جمهورية اليمن الديمقراطية» التي كان رئيسها وتوحدت مع «الجمهورية العربية اليمنية» يوم 22 مايو 1990.

وبدوره صرح محمد السقاف ممثل نيار البيض قائلا «نحن مع الحوار، ولكن مع حوار ندي بين صنعاء وجنوب اليمن». وقال «إننا لا نقبل بفدرالية ونطالب باستفتاء شعبي».

وكان الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قد اقترح مؤخرا أن يكون نظام الحكم المقبل مؤلفا من خمسة أقاليم، كمخرج للمشكلات القائمة في البلاد ومنها القضية الجنوبية.

وأثارت رؤية هادي حول نظام الحكم، جدلا في الأوساط السياسية ما بين مؤيد يرى فيها مخرجا للمشكلات القائمة ومنها القضية الجنوبية، ورافض لكونها لا تقدم جديدا إن لم تزيد الأوضاع سوءا.

وكان الرئيس هادي أعلن لأول مرة رؤيته لمستقبل اليمن خلال لقائه بعدد من القيادات الجنوبية أثناء زيارته لعدن أواخر نوفمبر الماضي، وتضمنت تقسيم البلاد إلى خمسة أقاليم بما فيها إقليم عدن الاقتصادي.

ويرى محللون سياسيون إن الفدرالية هي الصيغة المثلى المرضية لجميع الأطراف سواء المؤيدة للوحدة أو الانفصال، لأنها تحقق مطالب كل طرف، لكن الاختلاف يدور حول نوع هذه الفدرالية وما إذا كانت من إقليمين أو أكثر.

وأيا تكن هذه الرؤية التي يتبناها هذا الفريق أو ذاك، فإن كلمة الحسم تبقى لمؤتمر الحوار المقرر انطلاقه في 18 مارس الجاري، والذي سيناقش قضية نظام الحكم بشكل تفصيلي قبل أن يقر أعضائه مستقبل اليمن الجديد.

والانقسام بشأن رؤية هادي يتجلى بصورة أكبر لدى الجنوبيين، إذ يرفض التيار المنادي بالانفصال أي خيار لا يحقق له ذلك، ويعتبر أن هذه الرؤية لا تخدم الحل الذي يراه «بل إنها ستزيد الطين بلة».

ويعتقد محللون أن هناك قناعة لدى كافة التيارات السياسية بأن الفدرالية هي المخرج والحل الوحيد لأزمة نظام الحكم، بعد فشل نموذج الدولة البسيطة ذات المركزية الشديدة، وأن اعتمادها سيسرع في حل الكثير من الاشكاليات وخاصة في الجنوب.